

التدخل العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية

مقدمة

الحسين سالم غيث*

يرجع الوجود العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية في بداياته إلي ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصول المستعمرات الإفريقية علي استقلالها من فرنسا ، وهذا الوجود كان يتماشي مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعارض التغلغل السوفيتي في كل مناطق العالم بما فيها القارة الإفريقية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في صراع إيديولوجي ضد الاتحاد السوفيتي .

وهذا التنافس ما بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي كان له أثر علي معطيات التفاعل الدولي بشكل عام وعلي معطيات التفاعل الدولي في القارة الإفريقية بشكل خاص، ومع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا بدا تعارض المصالح الفرنسية مع المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية بحيث تركزت المصالح الفرنسية بصفة أساسية في المصالح الاقتصادية ، وتأمين مصادر رخيصة للمواد الخام ، وضمان سوق لتصريف المنتجات الصناعية ، وأيضا لا يمكن تجاهل المصالح الإستراتيجية بحيث لا تزال فرنسا تسيطر علي بعض المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية مثل القاعدة الفرنسية في جيبوتي.

ومن ناحية أخرى تسعى فرنسا في حشد الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لمواجهة التهديد الأمريكي للمصالح الفرنسية في القارة الإفريقية وإذا عجزت هذا الوسائل لجأت فرنسا إلي الوسائل العسكرية بواسطة قواتها المنتشرة في إفريقيا أو الموجودة في الأراضي الفرنسية ، ومن ناحية عمليات التدخل العسكري أدت سياسة التدخل العسكري الفرنسي في رواندا إلي ارتكاب أكبر مذابح إبادة جماعية في تاريخ إفريقيا المعاصرة ، حيث حصلت هذا المذبحة بعلم السلطات العليا في الحكومة الفرنسية ونفذت بأيدي حلفاء فرنسا من الهوتو تحت حماية الجيش الفرنسي .

وتمثل مشكلة البحثية في عدة تساؤلات وهي:

- ما هي مظاهر التدخل العسكري في إفريقيا .
- ما هي اليات تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية في إفريقيا.
- ما هي طرق التدخل العسكري الفرنسي في رواندا كحالة من حالات التدخل العسكري في إفريقيا.

أما فرضية البحث فتتمثل في :

* عضو هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة الجبل الغربي - نالوت

تتعدد أسباب ، ودوافع التدخل العسكري كما تدعي فرنسا في القارة الإفريقية من أجل استقرار هذه الدول أو حفظ الأمن وحماية اللاجئين والنازحين أي تدخل لإغراض إنسانية، ولكن في واقع الأمر تتدخل فرنسا لغرض واحد وهو حماية المصالح الفرنسية في القارة ، ومحاولة فرنسا على المحافظة علي حلفها في الحكم والإبقاء هذا الدول ضمن المنظمة الفرنسية لكي تبقى في فلك السياسة العالمية الفرنسية .

وتأتي أهمية البحث في محاولة فهم وتعرف علي طبيعة التدخل العسكري الفرنسي في القارة من خلال تحليل دوافع ومظاهرة وكشف العلاقة بين الأهداف والمصالح للسياسة الخارجية الفرنسية . أما عن أهمية البحث فانه تخصص دراسة جانب من جوانب السياسة الفرنسية الخارجية في القارة الإفريقية ، وكذلك معرفة أسباب ودوافع التدخل والنتائج التي تحصلت عليها والتعامل معها بكل حذر.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة ما بعد الحرب الباردة

الحدود المكانية: تتمثل في القارة الإفريقية بشكل عام ورواندا بشكل خاص

إما عن منهجية البحث فهي تتمثل في الآتي.

فقد استخدم المنهج التاريخي في دراسة تطور الحالة الرواندية من الاستقلال وحتى المذابح الجماعية ، والمنهج الكيفي استخدم في تحليل السياسات العسكرية الفرنسية وتحليل مضمون هذه السياسات للوصول إلي نتائج منطقية لفهم أسباب التدخل، وكذلك استخدم منهج دراسة الحالة لفهم العلاقة والارتباط بين فرنسا ورواندا.

وسيتم تقسيم هذا البحث إلي مبحثين وخاتمة ومجموعة من النتائج .

المبحث الأول: التدخل العسكري كأحد مظاهر التدخل في العلاقات الدولية، ويحتوي علي ثلاثة مطالب

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري

المطلب الثاني : أشكال التدخل العسكري وفق معيار الشرعية الدولية

المطلب الثالث: التدخل العسكري كأداة من أدوات السياسة الفرنسية في أفريقيا

المبحث الثاني : التدخل العسكري الفرنسي في رواندي و يحتوي على مطلبين

المطلب الأول: أسباب الحرب الأهلية الرواندية

المطلب الثاني : التدخل العسكري الفرنسي في الأزمة الرواندية

المبحث الأول: التدخل العسكري كأحد مظاهر التدخل في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري

المطلب الثاني: أشكال التدخل العسكري وفق معيار الشرعية الدولية

المطلب الثالث: التدخل العسكري كأداة من أدوات السياسة الفرنسية في أفريقيا

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري

تمهيد:

سيتم في هذا المطلب دراسة مفهوم التدخل العسكري وأشكاله فقد اعتبر جوزيف ناي أن التدخل بمعناه الواسع يشير إلى ممارسات خارجية في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، أما التدخل بمعناها الضيق فيشير به إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أما فيما يتعلق بأشكال التدخل العسكري وفق معياري المدة ودرجة الوجود فهي تشكل تداخلاً عسكرياً سريعاً وتداخلاً طويلاً المدى، حيث يتوقف طول مدة التدخل العسكري على مجموعة من العوامل أهمها العلاقات بين الدول المتدخلة والدولة الهدف والإستراتيجية العسكرية كذلك نطاق الهدف السياسي الأساسي، وانطلاقاً من ذلك سيتم تقسيم التدخل العسكري إلى جزئين مباشر غير مباشر بالإضافة إلى دراسة أشكال التدخل العسكري وفق معيار الشرعية الدولية فالتدخل العسكري يختص بدراسة شكلين التدخل العسكري وفق اعتبارات إنسانية، والتدخل العسكري لاعتبارات قانونية.

١-١ التدخل العسكري وفق معياري المدة ودرجة الوجود:

التدخل العسكري هو التقليدي للتدخل، ويعد التدخل العسكري من أقدم صور التدخل في العالم حيث يحاول فرض إدارته بالقوة على الدولة محل التدخل وعادة ما يكون التدخل العسكري هو السلاح الأخير بعد فشل كل السياسات والأساليب الأخرى^١ وهناك معايير عديدة للتمييز بين أشكال التدخل العسكري، لعل أهمها معيار المدة، ومعيار درجة أو مستوى الوجود والمقصود بالمدة هي التدخل أما الدرجة ومستوى الوجود فهي تعني التدخل مباشر أو الغير مباشر وفيما يتعلق بمعيار المدة يمكن التمييز بين الشكلين:

١- تدخل العسكري السريع.

٢- تدخل طويل المدى.

ويمكن التمييز بين هذين الفرعين التدخل وفقاً لمجموعة عوامل وهي:

أ- مدة التدخل، وتحسب من أول استخدام للقوة العسكرية وحتى الانسحاب.

ب- مدي حدة التدخل مقاسا عدد القتلى والجرحى الناتج عن التدخل .
ج- نتيجة التدخل وتقاس بمقارنة أهداف التدخل بالعائد منه مع أخذ تكاليف التدخل في الاعتبار
و. هناك مجموعة من العوامل يتوقف عليها طول مدي التدخل أهمها ما يلي^٢

١- العلاقات بين دولة الهدف والدول المتدخلة :

يمكن القول إن التدخلات العسكرية السريعة تكون في الحالات التي توجد فيها علاقات قوية مع الدولة الهدف ، فإذا كانت الهدف من حلفاء الدولة المتدخلة أو تقع من ضمن مجالها الحيوي ، فإن التدخل في هذه الحالة يكون سريعا وحاسما ، أما في الحالات التي تكون فيها العلاقة غير ودية بين الدولة المتدخلة والدولة والهدف كأن تكون الدولة الهدف حليفة لقوى أخرى غير المتدخلة أو تكون واقعية بعيداً عن مجالها الحيوي ، فإن التدخل في هذه الحالة يكون طويل المدى .

٢- الإستراتيجية العسكرية :

تؤدي الإستراتيجية العسكرية للدولة المتدخلة دوراً مهماً في تحديد طول مدة التدخل، فإذا كانت الدولة المتدخلة تتبنى إستراتيجية (الحرب الراححة) بمعنى أنها تسعى إلى تحطيم الجزء الأكبر من قوات العدو ، فإنها تلجأ إلى التدخل السريع مستخدمة في ذلك عدداً كبيراً من القوات منذ البداية ، لتحقيق أهداف محددة بدون تدرج ، أما في حالة التطبيق استراتيجيية الدبلوماسية الإجبارية ، فيتم الأخذ بالتدخل الممتد ، حيث تستهدف تلك الإستراتيجية فرض نوع من الإجماع السياسي علي الدولة الهدف ، و مساعدة الحليف المحلي لكي يسود سياسياً دون السعي لإلحاق الهزيمة المباشرة بالعدو

٣- نطاق الهدف السياسي :

كلما كان الهدف السياسي للتدخل محدوداً كلما زادت احتمالات التدخل السريع ، بينما تزداد احتمالات التدخل طويل المدى في حالة الأهداف السياسية ذات النطاق الواسع ، فإذا استهدفت الدولة المتدخلة مثلاً الإطاحة بقائد أو رئيس معين في السلطة ، فإنها تلجأ إلى التدخل السريع، أما إذا كانت الدولة الواقع السياسي بأكمله في الدولة الهدف فإنها تأخذ بالتدخل طويل المدى^٣

٢-١: تدخل عسكري مباشر وغير مباشر .

المقصود بالتدخل العسكري المباشر هو التدخل باستخدام القوة المسلحة في أي مظاهرها بشكل مباشر، أي بدون وسائط ، وغالباً ما يكون معلناً، وهناك من يرى أن هذا النوع من التدخل العسكري تتمثل أنماطه في الأشكال التالية :

١- استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى ، أي كانت القوات حربية أو بوليسية ، أو حرساً وطنياً

٢- القصف المتعمد لإقليمي دولة أخرى أو مهاجمة سفنها أو طائراتها دون تخطى حدود الدولة .

٣- فرض الحصار البحري على شواطئ وموانئ دولة أخرى^٤.

أولاً : تدخل عسكري غير مباشر :

هو دعم الحلفاء أو أصدقاء قد يضرهم إظهار هذا التدخل بشكل مباشر ، أو محاولة التغلب على تعقيدات عملية صنع القرار في الدولة المتدخلة ، والتي قد لا تتيح لحكومة هذه الدولة اتخاذ قرار حاسم سريع بالتدخل العسكري المباشر في صراع داخلي معين بالإضافة إلى الرغبة في تقديم المساعدة العسكرية لأحد الحلفاء ، مع عدم القدرة على تنفيذ ذلك بشكل مباشر ، السعي أيضاً لإحباط التدخلات العسكرية غير المباشرة من جانب الآخرين ، وكذلك فإن الدول تلجأ إلى التدخل العسكري غير مباشر بهدف تجنب إثارة حساسية مواطني الدولة الهدف تجاه زيادة النفوذ الخارجي في بلادهم في حالة تدخلها بشكل مباشر عن طريق قواتها المسلحة إذ يثير وجود قوات مسلحة وجود قوات مسلحة تابعة لدولة أخرى في دولة ما حساسية مواطني هذه الدولة ، حتى لو كانت القوات المتدخلة تدعم الحكومة الشرعية في مواجهة المتمردين .

هناك ثلاثة معايير للتمييز بين التدخل العسكري المباشر ، وغير المباشر أهمها ما يلي °

١- سرية أو علنية التدخل .

٢- طبيعة القوات المتدخلة .

٣- مدى الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للقوة المتدخلة .

فالتدخل العسكري المباشر يعتمد على العلنية بينما يتخذ التدخل السري ، والتدخل العسكري المباشر يكون رسمياً إذا حدث عن طريق القوات المسلحة التابعة رسمياً لدولة المتدخلة ، في حين أن التدخل العسكري يعد غير مباشر إذا قامت به دولة ما عن طريق قوات أخرى غير القوات المسلحة ، التابعة لها مثل جماعات المرتزقة أو الجماعات المتمردة على الحكومة الهدف

المطلب الثاني : أشكال التدخل العسكري وفق معيار الشرعية الدولية

يمكن القول وفق معيار الشرعية الدولية بوجود تدخل عسكري مشروع، وآخر غير مشروع ، فالأول يركز على أسس ومقومات الأخلاقية الدولية كالتدخل العسكري لأغراض إنسانية أو بناء على قرار دولي، أي هيئة الأمم المتحدة ، أما التدخل العسكري غير المشروع الذي يكون الأسباب كتحقيق الأهداف التوسعية ، وكسب النفوذ وكل الأحوال هو التدخل المخالف لمضمون مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

٢-١ : تدخل عسكري لاعتبارات إنسانية :

يؤكد هذا على أهمية التدخل لاعتبارات إنسانية يعتبره التزاماً ، وهذه النظرة ليست حديثة وإنما جذورها القديمة عرفها الباحث ستول في عام ١٩٢١ (بأنه مساعدة باستخدام

القوة لغرض حماية مواطني ما من المعاملة التعسفية والزائدة عن الحد من سلطاتهم التي لم تراعى إن سيادتها يفترض أن يتم على أسس من العدالة والحكمة^٦

أما روجيه وهو باحث فرنسي في القانون الدولي فعرفه في سنة ١٩١٠ بأنه (حق دولة ما في أن تمارس سيطرة عالمية على تصرفات دولة أخرى بخصوص سيادتها الداخلية عندما تتعارض مع قانون الإنسانية ، ومن ثم تحاول الدولة المتداخلة تبرير ذلك قانونياً)^٧ وقد عرفه بعض فقهاء القانون الغربيين في سنة ١٩٧٦ (بأنه التدخل لأغراض إنسانية يحدث عندما تخرق حكومة ما في أثناء ممارستها لسيادتها حقوق الإنسان سواء أكان ذلك باتخاذ إجراءات تضر وتؤثر على دولة أخرى أو بالمزايدة بالقسوة وعدم العدالة ضد مواطنيها مما يعد وصمة عار في حضارتنا ، ومن ثم فحق التدخل يمارس قانونياً لأن حق الإنسانية في المجتمع الإنساني يعلو حق سيادة الدولة واستقلالها)^٨ ويضيف هالبرن Halperin الباحث في العلاقات السياسية الدولية (أن ضمان الديمقراطية هو حق أساسي من حقوق الإنسان ويجب أن تسعى الدول الكبرى وخاصة المحورية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الهدف الديمقراطي وإن تلتزم بإعادته حتى ولو باستخدام القوة)^٩

أما شفيرير خي أي تعريف تقليدي ينص على الإكراه في التدخل ، ويؤكدان في النظرة الجديدة للتدخل لأغراض إنسانية يجب أن تشمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومنظمة أطباء بلا حدود التي تتدخل فقط بموافقة الحكومة القائمة ، لأسباب عملية مثل عدم وجود سلطة حكومية مهيمنة ذات مصداقية أو في حالة عدم أعمال سلطاتها أو حتى عندما تكون هنالك حكومة عاملة ، ولكنها غير مهيمنة على الأراضي التي تريد جهات الإغاثة الوصول إليها فإنها تحصل على موافقة الجماعات المسيطرة عليها ، ومن ثم فالتدخل لا اعتبارات إنسانية يجب أن يشمل التدخل غير العنيف حتى لا يفهم أن المساعدة الإنسانية لا يمكن تقديمها إلا بوسائل عنيفة ويجب أن يكون التدخل حفظ لأغراض إنسانية ، وليس لتغيير الحكومة أو مقاتلة القوات الوطنية للدولة الهدف ولا يكون هناك أي عمل عسكري إلا في الضرورة القسوة وبتصريح من مجلس الأمن^{١٠}

٢-٢ : تدخل العسكري لا اعتبارات قانونية :

النظرة القانونية الراسخة في القانون الدولي وهي رفض التدخل الإنساني ، حيث لا يجوز استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس (مبدأ عدم التدخل) ، ومن ثم يرفض أن يكون التدخل لا اعتبارات إنسانية^{١١} هو استثناء من القاعدة العاملة لعدم التدخل ، ويستند هذا الرأي على تبريرات قانونية وإنساني ، وهناك عدد من الفقهاء يرفض التدخل الإنساني ، لأنه قد يكون الأضرار الناجمة عن التدخل أكثر من المنافع بحيث أنه قد يتم إساءة التدخل باسم الإنسانية ، وذلك إذا مدت التدخل من جانب الدول ، والمنظمات أو الهيئات الأخرى غير الصليب الأحمر أو الهلال

الأحمر ، ويؤيد هذا الاتجاه الكثير من مفكري الدول النامية خوفاً من إساءة حق التدخل لاعتبارات إنسانية الذي تنادي به الدول الغربية ويستند المؤيدون لهذا الاتجاه على أنه يجب إعلاء سيادة واستقلال الدول ، فالدول يجب أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

يرى كثير من الفقهاء القانونيين أن المحدد الأساسي للتدخل الإنساني غير واضح ، فمحدد التدخل الاعتراف إنسانية هو حدوث انتهاك بصورة منتظمة ومستمرة على عدد كبير من الأفراد

المطلب الثالث: التدخل العسكري كأداة من أدوات السياسة الفرنسية في إفريقيا

في الوقت الذي تسعى فيه إفريقيا إلى التحرر من هيمنة القوى الكبرى، وإيجاد توازن في إطار العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية؛ تأتي أهمية المراجعات لمواقف القوى الاستعمارية التقليدية وذلك بإعادة القراءة لأدوارها التاريخية، وحاضرها، في ظل ما طرأ من معادلات جديدة في حلبة الصراع والتنافس الدولي على القارة وسيتم في هذا المطلب تناول أبرز التدخلات الفرنسية في إفريقيا بوصفها واحدة من أهم القوى الدولية التي كان حضورها - ولا يزال - قوياً وفاعلاً على مسرح الصراع والتنافس في القارة الأفريقية. بغرض تغيير أي نظام لا يتماشى مع المصالح الفرنسية و يرجع الدور الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية، فركزت فرنسا نشاطها الاستعماري في القارة الإفريقية وذلك باحتلال عدد من دول إفريقيا مثل: (تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة إلى موريتانيا، والسنغال، وغينيا، ومالي والنيجر، وتشاد، وكوت ديفوار ساحل العاج، والجابون، والكونغو برازافيل، وبنين (داهومي) وبوركينا فاسو (فولتا العليا)، وإفريقيا الوسطى، والكنغو الأوسط (كينشاسا)، وكذلك مدغشقر وجيبوتي والصومال، فضلاً عن جزر وكمورو (جزر القمر)، وعدد من جزر المحيط الهندي الأخر، و تسعى فرنسا في إستراتيجيتها الجديدة إلى توسيع نفوذها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول إفريقية أخرى¹².

ثم وضعت فرنسا يدها بالانتداب على بعض أملاك ألمانيا السابقة في إفريقيا، مثل الكاميرون وتوجو، وكانت هذه المستعمرات تمثل أهمية كبيرة لفرنسا، وبخاصة الجزائر التي تُعد أهم مستعمرات فرنسا في إفريقيا جميعها، فقد كانت تنقل من تلك المستعمرات المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والمعدنية، وموارد الوقود والطاقة، كما كانت تمثل سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية ولاستمرار الدور الفرنسي في إفريقيا كوّنت فرنسا رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة وبوركينا فاسو (فولتا العليا)، والجابون، ب(الفرانكفونية)، والتي ضمت السنغال، وتوجو مدغشقر، وجزر القمر، وتشاد، والنيجر، ومالي.. وغيره¹³

ولاحقا حاولت فرنسا منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتماشى مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات في فرنسا، وفي إفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحده في ظل النظام العالمي الجديد، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية، وتأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة ويضاف إلى العامل الأمريكي تمدد اليابان والصين في إفريقيا

وفي مواجهة هذه المستجدات؛ حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في إفريقيا تتمثل في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنّعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية

أما المصالح الإستراتيجية؛ فتتمثل في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية ، وهناك أيضاً المصالح السياسية والدبلوماسية، والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية، والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الإفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الإفريقية لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة؛ بما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها بصفتها دولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن

1- 3 آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا:

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا؛ فتشمل ثلاث آليات أساسية: عسكرية واقتصادية، وثقافية¹⁴

١ - الآلية العسكرية:

لقد تمثلت السياسة العسكرية في القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا، لقد كانت تملك في سنة ١٩٦٠ حوالي مائة قاعدة ، ولكن ارتفاع الكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية دفع فرنسا إلى إعادة النظر في عدد هذه القواعد فقد قامت بإعادة تنظيم التواجد العسكري في أفريقيا بحيث يضم الخبراء أكثر مما يضم وحدات عاملة ، فقد قامت بتقليص عدد قواعدها إلى ستة قواعد فقط: جيبوتي:نشاد، السنغال ،ساحل العاج، الكاميرون، الجابون وكانت أخر قاعدة تمت تصفيتها هي قاعدة بانجي في إفريقيا الوسطى

ويمكن تصنيف القواعد العسكرية إلى قسمين حسب الأهمية .

القسم الأول القواعد العسكرية التي تقع في المناطق الإستراتيجية مثل قاعدة كامب ليمونية في جيبوتي ، وتستخدمها القوات الجوية والبحرية ، و البرية لمراقبة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وللعمليات العسكرية في إفريقيا ، أو الخليج العربي .

أما القسم الثاني فهي القواعد الثانوية والتي تستقبل قوات التدخل ثم تنقلها إلى القواعد الرئيسية ، وقد أغلقت أغلبها عام ١٩٩٨ ، و تقلّصت في عام ٢٠٠٤ إلى خمسة قواعد في إطار اتفاقيات أمنية بين فرنسا والدول التي تقع بها القواعد¹⁵

2- السياسة الاقتصادية:

أما السياسة الاقتصادية ؛ فقد اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، وقد رحّبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكّلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وضمتّ دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى. كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وتُعد هذه الشبكة كبنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا

3- السياسة الثقافية

تُعد السياسة الثقافية ، المجال الذي تنفرد فيه فرنسا، وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسّكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيم ثقافياً على الدول الأنجلوفونية، كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم¹⁶

وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر، أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكفونية التي تعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية

٣-٢ ويمكن القول بأن هناك مجموعة من الأهداف تسعى فرنسا لتحقيقها أهمها:

1- الهيمنة على إفريقيا

2- مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة

3- احتفاظ فرنسا بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا

من المعروف أن السياسة الفرنسية اليوم - بشقيها السياسي والاقتصادي - تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧م، وعُرف باسم مشروع إفريقيا، ومن أهم ملامحه¹⁷:

١- تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية.

٢- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا.

٣- إعداد نخب سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً؛ لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

٤- دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز في الدول التي تمتلك بنية أساسية.

٥- إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا، بحيث يضم الخبراء، والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة.

ومن أمثلة الحالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً في القارة التدخل الفرنسي في الصومال وفي غينيا بيساو وفي إفريقيا الوسطى وفي الكونغو الديمقراطية و في رواندا عقب مذابح ١٩٩٤م وذلك لدعم حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة لمواجهة المظاهرات الشعبية والتمرد، كما نظمت فرنسا مناورات عسكرية بالسنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الإفريقي، وتسعى فرنسا في إستراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول إفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي، وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في مناطق الاهتمام

الأمريكي نفسها؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي
والغرب الإفريقي

إلا أن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة
في إفريقيا من أهمها اليابان والصين، وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع
الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثاني : التدخل العسكري الفرنسي في رواندي

المطلب الأول :أسباب الحرب الأهلية الرواندية

المطلب الثاني : التدخل العسكري الفرنسي في الأزمة الرواندية .

تمهيد:

لم يأت التدخل العسكري الفرنسي في رواندا من فراغ وإنما جاء من معطيات اقتصادية وعسكرية وثقافية وسياسية حيث انبثقت الجبهة الرواندية الوطنية «أسطوريا» من مرافئ الغربية والشتات المهجري الذي امتد أربعين عاماً من التيه في وسط وشرق إفريقيا وأوروبا وأميركا كانت كافية لرسم خطة الانتقام وتعبئة التوتسي للانتظام في مثال جديد على المستوى الإقليمي والدولي، وبناء التحالفات الإقليمية كنقطة انطلاق «نفاتة» كافية لاختراق كل العقبات حسماً إمام مشروع الإصلاح السياسي الإثني الذي تنجر وراءه القارة الأفريقية الآن طوعاً أو كرهاً ابتداء من وسطها ميمماً صوب العمق والأطراف لما يفرزه للتيارات المحافظة وللقوي الديمقراطية التقليدية.

وكذلك فإن رواندا دولة ، لا تطل على البحر فتحدها من الشرق تنزانيا ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا من الشمال بوروندي من الجنوب ومنذ عام ١٩٥٩ ف، أي قبل الاستقلال بثلاثة سنوات شهدت موجات منقطعة من العنف الأنثى خلال مرحلتين متميزتين أحدهما من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٤ والثانية ١٩٩٠، وبلغت ذروتها عام ١٩٩٤، حيث وصل العنف الأثني إلى درجة الإبادة الشاملة المنطقة حين قتل نحو ٨٤٠ ألف شخص^{١٨}. ونشر معظم السكان كلاجئين أو نازحين الدول الهجورة خاصة في الكونغو الديمقراطية وتنزانيا.

المطلب الأول :أسباب الحرب الأهلية الرواندية

١-١ معطيات وأسباب الحرب الأهلية في رواندا .

على الرغم من أن عدداً من الدول الأفريقية كالنيجر والسودان وأوغندا، والكونغو الديمقراطية وبوروندي بالإضافة إلى رواندا أقد عانت من ويلات العنف إلا إن الحالة الرواندية تتسم ببعض الملامح والسمات التي يمكن إجمالها فيما يلي^{١٩}:

١_ إن رواندا كدولة قد حققت وحدتها السياسية في إطار حدودها الحالية تقريباً ، ومعنى هذا أن رواندا ليست دولة مصطنعة كما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول الأفريقية المعاصرة .

٢_ إن التركيب الإثني في رواندا يتميز بالبساطة الواضحة .

٣_ يتحدث التوتسي والهوتو لغة واحدة هي (الكينبيرواندية)، ويدين معظمهم بالكاثوليكية وتتشابه الجماعتان من العشائر والأسر .

٤_ إن العنف الإثني في رواندا جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل والأسباب بعضها تاريخي يتعلق بنمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين التوتسي قبل وخلال الاستعمار وبعضها ثقافي ونفسي يتعلق بميزات الدولة الاتنية في رواندا قبل وخلال العهد الاستعماري الواقع أن هناك الكثير من العوامل أو الأسباب التي تضافرت وأسهمت بشكل أو بآخر في إشعال الحرب الأهلية في رواندا ، ومن أبرز وأهم هذه الأسباب ما يلي :

أولاً : مطالب وضغوط الجبهة الوطنية الرواندية :

ترجع بدايات تشكيل الجبهة الوطنية الرواندية إلى أواخر عقد الستينات من القرن الماضي من خلال تعاهد مجموعة من التنظيمات التي شكلها اللاجئون التوتسي الروانديون في المنفى، وبالذات في أوغندا والذين يناضلون من أجل العودة إلى رواندا ، ولكن يواجهون رفضاً من الحكومة التوتسي عدد من الجمعيات الاتحادات لتوثيق الروابط بينهم ورعاية شؤونهم خاصة في ظل تؤدي أوضاعهم في أوغندا ففي عام ١٩٧٩م تكونت مؤسسة اللاجئين الروانديين لمساعدة ضحايا القمع الحكومة الأوغندية بعد سقوط نظام عبدي أمين .

وفي عام ١٩٨٠م غيرت هذه المؤسسة اسمها إلى التحالف الرواندي من أجل الوحدة الوطنية^{٢٠} وفي عام ١٩٨٧م قرر التحالف تغيير اسمه إلى الجبهة الوطنية الرواندية كتنظيم يهدف ، ويعمل من أجل عودة اللاجئين الروانديين إلى رواندا ولو بالقوة إن لزم الأمر

وفي أول أكتوبر عام ١٩٩٠م انتهزت الجبهة فرصة وجود رئيس أوغندا في نيويورك لحضور أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبدأت هجوماً على شمال رواندا انطلاقاً من الأراضي الأوغندية ، حقق الهجوم نجاحاً كبيراً في البداية ولكن بحلول ٣٠ أكتوبر كان الهجوم قد انتهى بالفشل وفقدت الجبهة ثلاثة من أبرز قياديينها ، ثم تولى خلفه بول كاجامي إعادة ما تبقى من قواتها وتحولت عملياتها بعد ذلك إلى أسلوب حرب العصابات مما تسبب في فرار أكثر من ٣٠٠ ألف من الفلاحين الهوتو، وسرعان ما تدخلت أطراف إقليمية ودولية.

ثانياً : التحول الديمقراطي وبروز دور المعارضة الداخلية :

أضافت عملية التحول الديمقراطي في رواندا في أوائل التسعينات بعد آخر اللازمة الرواندية حيث بدا نظام هابياريمانا وكأنه يحارب على جبهتين الأولى خارجية ضد الجبهة الوطنية الرواندية والأخرى ضد قوى المعارضة السياسية الصاعدة .

فقد أخذت أحزاب المعارضة السياسية في الظهور تبعاً قبل التحول رسمياً إلى نظام التعدد الحزبي وتتمثل هذه الأحزاب في الآتي^{٢١}

١- حزب الحركة الديمقراطية ، الجمهورية وتشكل في مارس ١٩٩١م .
٢- الحزب الاجتماعي الديمقراطي وتشكل في شهر ابريل ١٩٩١م علي بعض الليبراليين في منطقة بأوتاري جنوب البلاد .

الحزب الليبرالي PL ، وظهرت في شهر أبريل من العام ١٩٩١م وضم رجال الأعمال ، وذلك يرتبط بقاعدة إقليمية معينة ، حيث اشترك في عضويته التوتسي ، والهوتو علي السواء .

٤- الحزب الديمقراطي المسيحي تشكل في أوائل عام ١٩٩١م علي يد بعض الديمقراطيين المسيحيين وواجه صعوبات كثيرة بسبب موقف الكنيسة الكاثوليكية المؤيدة لنظام هابيار يمانا .

٥- حزب الائتلاف من أجل الدفاع الجمهورية وهو حزب صغير متطرف انشأه بعض المتشددين الهوتو في مارس ١٩٩٢م ، واتخذ موقفا متطلبا إزاء قضايا الصراع السياسي والإثني في رواندا وحصل هذا الحزب دون باقي الأحزاب علي ترخيص بإنشاء إذاعة خاصة به ، وهي راديو وتلفزيون ميل كولي نز الحر ، وكان له دور خطير في مذابح الإبادة^{٢٢} ، الجماعية عام ١٩٩٤م

ثالثا : التطرف السياسي الأثني بين عناصر النخبة الحاكمة في الهوتو:

نتيجة لتطورات الصراع المسلح والتحول الديمقراطي في رواندا شعرت بعض عناصر الحاكمة من الهوتو أن مصالحها تتعرض لتهديد خطير وان عليها مواجهة هذا التهديد بأية وسيلة بما في ذلك الشاملة للخصوم سواء كانوا من التوتسي أو المعارضين الهوتو . فقد اعتبر المتطرفون الهوتو إن الجبهة الوطنية الرواندية ما هي إلا رأس حربة لإعادة هيمنة الأقطاعين التوتسي الحاميين علي رواندا ، ومن ثم القضاء علي منجزات ثورة الهوتو عام ١٩٥٩م . واعتبر هؤلاء المتشددون جميع التوتسي والمعارضين الهوتو خونة متآمرين يؤيدون الجبهة الوطنية الرواندية ، ومن ثم أصبح هؤلاء عرضه لانتقام المتشددين الهوتو مند بداية الصراع المسلح^{٢٣} فبعد أيام قليلة من بدء . الصراع المسلح في أكتوبر ١٩٩٠م شنت الحكومة الرواندية حملة اعتقالات واسعة ضد التوتسي والمعارضين الهوتو ، ولم يتوقف المتشددون عناصر النخبة الحاكمة من الهوتو حيث أتحذوا موقفا أكثر تطرفا بعد اتجاه البلاد للمصالحة ، ومن هذا بدأ المتشددون يعدون لتنفيذ الإبادة الجماعية لخصومهم باعتباره حلا مقبولا عندهم ونهائيا للصراع السياسي والعرق في البلاد

٢-١ : تطور الأزمة واندلاع الحرب الأهلية في رواندي :

لقد حصلت جملة من التطورات التي انعكست على الأزمة ، وأعطتها أبعادا سياسية ، واقتصادية وعسكرية ألت بها إلي أعلى مستويات الالتزام ، حيث اندلعت الحرب الأهلية وحدث ما حدث من حلول عام ١٩٩٢م كانت الحكومة الرواندية تتعرض لضغوط داخلية وخارجية كبيرة من أجل التوصل إلي تسوية متفق عليها للأزمة السياسية للبلاد ، فقد أدى استمرار الأزمة إلي تحميل

الاقتصاد الرواندي أعباء ضخمة نتيجة الإنفاق العسكري ، كما زاد عدد أفراد القوات المسلحة الرواندية من ٥٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ ألف فرد ، وزاد العجز وفق الميزانية حتى وصل إلي ١٨٨ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩١ م كما تعرض النظام الحاكم إلي ضغوط خارجية كبيرة من أجل التوصل إلي تسوية سلمية للارزمة من جانب بعض القوى الإقليمية و الدولية كتتنزانيا ، وبلجيكا وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وصندوق النقد الدولي ونتيجة لهذا الضغوط تراجع النظام الرواندي عن موقفة المتشدد، وقرر السير في طريق المصالحة الوطنية ولكن بخطوات بطيئة وبالفعل فقد تم في شهر إبريل ١٩٩٢ م تشكيل حكومة ائتلافية جديدة شاركت فيها أحزاب المعارضة الرئيسية الأربعة بالإضافة إلي الحزب السابق الحركة الثورية القومية من أجل التنمية الديمقراطية ، وعلي إثر ذلك بدأت المفاوضات مع الجبهة الوطنية الرواندية من أجل تسوية الصراع المسلح في كل البلاد^{٢٤}.

ففي أواخر مايو ١٩٩٢ ف عقد اجتماع لأول مرة في كمبالا عاصمة أوغندا بين وزير الخارجية الرواندية ونائب رئيس الجبهة الوطنية الرواندية، وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع علي بدء المفاوضات بين الجانبين في باريس في يوليو ، وهو ما حدث بالفعل حيث تم التوصل إلي اتفاق بشأن الجوانب الفنية لعملية السلام ، وفي نفس الوقت أعلنت الجبهة الوطنية الرواندية عن تخليها عن الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها ، فعلي المستوى السياسي والإداري شكل المتشددون الهوتو ما عرف بمجموعة الصفر، وضمت عناصر من حاشية الرئيس الأكازو

وفي مقدمتهم زوجة الرئيس ، وعدد من أقاربها ذوي النفوذ والواسع في الدولة ، وبعض كبار الشخصيات الإدارية والعسكرية ، وقامت هذه المجموعة بإنشاء فرق الموت علي النمط الموجودة في أمريكا الاتينية، وعلي المستوى العسكري قام بعض ضباط الجيش من الهوتو المتشددين بإنشاء جمعية عرفت باسم الرصاصات (أما سوسو) باللغة الرواندية { amdsusu } ، وقام أعضاء هذه الجمعية بإمداد المليشيات الحزبية المتطرفة بالسلاح ، وفي نفس الوقت تحول الحرس الرئاسي إلي تنظيم إقليمي عشائري يسيطر عليه هوتو الشمال، وعارض بشدة عملية المصالحة الوطنية وكان له دور رئيس في تدريب المليشيات الحزبية ، وتنفيذ الذبح الجماعية عام ١٩٩٤ م وعلي المستوى الحزبي قام المتشددون الهوتو في الحزب الحاكم السابق (الحركة القومية من أجل التنمية والديمقراطية) بإنشاء مليشيات عرفت باسم انتيراهاامي { tnievdmwe } ، وأدت صحافة ذلك الحزب وأذاعته علي بث التطرف التأييد والاثني بين الهوتو والتوتسي.

وفي نفس الوقت عمل المتشددون الهوتو علي كسب التأييد الجماهيري وكان الهدف الأساسي في عرقلة وتفويض المصالحة الوطنية واتبعوا في ذلك أساليب منها^{٢٥}:

١_ التشكيك في شرعية مفاوضات السلام أورشا على أساس أن وفد الحكومة لا يمثل جميع القوي السياسية الداخلية في رواندا ، وقد أثبتت هذه الشكوك من جانب الرئيس هابيار يمانا نفسه

٢_ إثارة الاضطرابات السياسية من خلال التظاهرات الجماهيرية العارمة ، وهو ما حدث أكثر من خلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ م ، وشهدت هذه التظاهرات اشتباكات في الشوارع بين مؤيدي مفاوضات السلام ومعارضيه .

٣_ ارتكاب مذابح محدودة النطاق ضد المدنيين التوتسي هو ما حدث بالفعل في أغسطس وديسمبر ١٩٩٢ ف، ويناير ١٩٩٣ ف ، وأدت مذابح يناير ١٩٩٣ إلى مصرع نحو ٣٠٠ شخص في جيشي شمال غرب البلاد وهكذا ، أخذت تداعيات الأزمة تتسع وتزداد حدتها ، حيث لم يؤد توقيع اتفاقيات أورشا إلى انفراج في الأزمة الرواندية ، بل على العكس شهدت الفترة التالية ازدياد التوتر وغموض الموقف السياسي في البلاد الذي بلغ ذروته بإسقاط طائرة الرئيس هابيار يمانا ومصرعه وبدء المذابح الجماعية في ٦ أبريل ١٩٩٤ م^{٢٦}.

ولم يعرف على وجه التحديد من الذي أسقط طائرة الرئيس هابيار يمانا فهناك من ألقى بالمسؤولية على بعض الجنود الفرنسيين الذي ظلوا في كجالي بعد انسحاب القوات الفرنسية في ديسمبر ١٩٩٣ ف، وهناك من أشار بالاتهام إلى الجنود البلجيك في قوات الأمم المتحدة ، كما قيل أيضا أن قوات الجبهة الوطنية الرواندية هي التي أسقطت الطائرة ، ولكن الاحتمال الأقرب للحقيقة هو أن الذين أسقطوا الطائرة هم من المتشددين الهوتو ربما باستئجار بعض المرتزقة البيض، ويؤيد ذلك السرعة التي بدأت بها مذابح الإبادة الجماعية ، حيث بدأت المذابح بصورة منظمة بعد ٤٥ دقيقة من سقوط الطائرة ، ولم يكن ذلك ممكناً لو لم يكن القائمون بهذه المذابح على علم بموعد سقوط الطائرة ، كما كانت هناك إشارات، وتلميحات عديدة منذ يناير ١٩٩٤ ف في إذاعة وصحافة المتشددين الهوتو إلى أن الدماء ستسيل أنهاراً في مارس ، وبلغت المذابح ذروتها خلال أبريل ومايو ١٩٩٤ م ، واستمرت في بعض المناطق حتى أواسط يوليو ، وكانت أشد المناطق معاناة شمال غرب البلاد ، حيث أيد جميع التونسي هناك تقريباً بالإضافة إلى الوسط والجنوب ففي بوتري وحدها قتل نحو ٣١٥ ألفاً من التوتسي من بين ٣٥٠ ألف يعيشون هناك .

ولم تستمر المذابح طويلاً في شمال البلاد نتيجة استيلاء قوات الجبهة الوطنية الرواندية عليها بعد تجدد الحرب الأهلية في ٩ ابريل ١٩٩٤ م بعد أن قتل ثلاث أرباع السكان التونسي الروانديين في أكبر مذبحه عرفتها إفريقيا في تاريخها الحديث^{٢٧}.

المطلب الثاني : التدخل العسكري الفرنسي في الأزمة الرواندية .

١-٢ : أسلوب التدخل العسكري الفرنسي .

عند بداية هجوم الجبهة الوطنية الرواندية الأول في أكتوبر ١٩٩٠ م أبلغ الأميرال قائد الأركان العام الرئيس فرانسوا ميتران (أن قوات التوتوسي زادت من طغواتها في شمال البلاد وأن المساعدات الزائيرية للقوات الرواندية ستسمح بالاستمرار في صد هجوم التوتوسي (الجبهة الوطنية الرواندية) كان الضابط الفرنسي شمولية chollet يعمل مستشاراً لقائد الأركان العامة الرواندية وقائد الأركان الخاصة للرئيس فرانسوا ميتران ، وكان يشرف على جميع المراسلات والأوامر للقوات الرواندية وقد قام بدور كبير في إحياء العنصرية ضد التوتوسي ١٩٩٠ م بدأت المبادرة الفرنسية التي أطلق عليها أسم الفيروز (Turyuose) في ٢٣ يونيو ١٩٩٤ م وتضمن العرض الفرنسي بقاء إلي وقت الذي تصبح فيه قوة الأمم المتحدة قادرة على تولي الأمور بمفردها ووفق مجلس الأمن على ذلك وأعطى مجلس الأمن الدولي بموافقة على عملية تراكوازب ١٠ أصوات مقابل امتناع صوتين ، وحصلت الأغلبية المطلوبة للتدخل من مجلس الأمن الدولي : فرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ورواندا ممثلة بحكومة الوكالة من الهوتو بعد شهرين ونصف من الإبادة الجماعية للتدخل من أجل أنقذ الوضع الإنساني بقوات فرنسية تتألف من ٢٥٠٠ من قوات الكوموندوس الفرنسي ، وأكثر من مائة سيارة مدرعة ، ومدافع من عيار ١٢٠ مم ١٠ طائرات هيلوكبتر حربية و ١٢ طائرات حربية، من سرب جاك وأكثر من ٢٠ طائرات كبيرة للنقل العتاد والجنود الفرنسيون ٢٥٠٠ جندي لإنشاء منظمة إنسانية محمية في جنوب غربي رواندا بدأ الجيش الفرنسي في إقامة منطقة عازلة في غرب راوند تحت حماية الجيش الفرنسي التي لجأ إليها المتطرفون الهوتو حلفاء فرنسا أمام تقدم قوات الجبهة الوطنية الرواندية بعد سقوط كيفالي في يد الجبهة الوطنية الرواندية .

قام الجنود الفرنسيون تقدم يبق الجبهة الوطنية الرواندية في المنطقة الإنسانية الآمنة أي محمية للهوتو المسؤولين عن الإبادة ، ولم تكن لديهم أية أوامر بنزع سلاح قوات الجيش الرواندية داخل المنطقة الآمنة وتحت حماية من الجيش الفرنسي في المنطقة الآمنة ، استمر الهوتو في قتل التوتوسي ، وعند مغادرة القوات الفرنسية لرواندا لم يسلم أحد من منفذي الإبادة من قبل الفرنسيين إلي القوات الدولية رواندا كما تنص على ذلك المعاهدات الدولية الخاصة بجرائم الإبادة الجماعية والتي تلزم الدول بتسليم مجرمي الحرب للمحاكم الدولية أو المحاكم الوطنية مع الدعم السياسي الفرنسي لحكومة الإبادة الجماعية شنت فرنسا حربا غير مباشرة ، وهو ما أطلق عليه جنرال غويسنت (العمليات غير مباشرة في غياب إستراتيجية مباشرة في الأقاليم التي يصعب سياسياً القيام بأي عمل بها)^{٢٨}، وكتب إلى ميتران قائلاً (نحن نمتلك لوسائل والتفاصيل الاستراتيجية غير المباشرة التي تمكننا تحقيق التوازن بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية) ، وهذه الإستراتيجية غير المباشرة موضحة في التقرير الذي قدمه العقيد رواليندا براهام RWalinda

Ephrem الجنرال يوم ٩ مايو بعد مذكرة الجنرال غويت للرئيس ثلاثة أيام من إرسال مذكرة غويت للرئيس الفرنسي فواسنا ميتران والأولوية في رواد حسب قول هوشون (هي إعطاء كل الدلائل الشرعية الحرب التي تقوم بها في روادا بشكل يجعل الرأي العالمي إلي جانب الحكومة الرواندية ، وأضاف إذا لم نعمل شيئاً من أجل تغير صورة البلاد الخارجية ، وصورة المسؤولين العسكريين والسياسيين الفرنسيين في رواد فسنكون ملزمين بالمسؤولية عن المذابح أمام الرأي العام العالمي) .

٢-٢ : حقيقة ونتائج التدخل العسكري الفرنسي في الحرب الأهلية الرواندية :

١- اعترف الفرنسيون إمام البعثة البرلمانية التي حققت في دور القوات الفرنسية في تلك المجازر وفي تواطؤا كامل مع الضباط الفرنسيين العاملين في رواد ، بحيث نفذت عمليات القتل بأيدي حلفاء الجيش الفرنسي في إبادة التوتسي^{٢٩}

٢- تمت بالتعاون بين الهوتو المتعصبين والجنود الفرنسيين عملية الإبادة الجماعية ، ومن أمثال قائد أركان الجيش الرواندي العقيد سيرو يوقا (Serubuga) الذي عبر عن فرحته عند سماعه بهجوم الجبهة الوطنية الرواندية لاتخاذها كمبرر كاف لمذبحة ضد التوتسي هذا حسب توضيح السفير الفرنسي

٣- كان يلتقي كل يوم العقيد الفرنسي والعقيد الذي نفذ الإبادة الجماعية، ويتضح بأن عملية الإبادة الجماعية ضد التوتسي قد تمت باشتراك من أعلى الموظفين من الدولة الفرنسية وهؤلاء الموظفون كان لهم دور كبير في ربط تبادل المعلومات ، وخدمات تزويد القتلة بالسلاح ومختلف وسائل التدمير ، تدمير كل الوثائق المتعلقة بالإبادة قبل مغادرة السفارة الفرنسية كيغالي بأوامر من السفير الفرنسي في كيغالي، وبعد ذلك تم إجلاء مسؤولي الإبادة نحو المنطقة العازلة وأمنت لهم الطريق لفرار نحو مدينة غوما الزاي درية بواسطة القوات الفرنسية وأمن لهم السلاح في المعسكرات الزايرية من أجل الاستمرار في قتال الجبهة الوطنية بعد هزيمتهم.

٤- تكفل رئيس البعثة الفرنسية في الأمم المتحدة بعد هزيمة الهوتو بتحديد مدة اختصاص المحكمة الجنائية الخاصة برواد بعد دقائق بحيث (تبدأ صلاحيات المحكمة بالنظر في الجرائم التي ارتكبت في رواد في الفترة من أول يناير ١٩٩٤ ف إلى ٣١ ديسمبر من نفس العالم) وكذلك اشترطت فرنسا إلا يكون القرار ٩٧٨ لمجلس الأمن الخاص بتسليم المسؤولين عن الإبادة الجماعية ملزما .

٥- لقد رفضت فرنسا كل الطلبات لاعتقالهم وأحالتهم إلى محكمة الجنائية الدولية . واستمرت السلطات الفرنسية بالسماح لمرتكبي الإبادة بالدخول إلي فرنسا والإقامة فيها . وقد قدم وزير لعدل

البلجيكي مذكرة اعتقال إلى وزير العدل الفرنسي جاك توبون بخصوص تواجد إقامة الجنرال الرواندي في فرنسا المتهم بكونه ابرز مديري التصفية العرقية في رواندا^{٣٠}.

الخاتمة

تعد التدخلات العسكرية الفرنسية في القارة الأفريقية والوجود، والاتفاقيات العسكرية الفرنسية مع دول القارة الأفريقية الهدف الحقيقي لوجود هذه القواعد والاتفاقيات والتي تعد صمام الأمان للدول الأفريقية الموقعة عليها، و كانت في وقت واحد عامل استقرار وعدم استقرار في القارة الأفريقية، فالتدخل العسكري في رواندا لم يقف أمام ارتكاب أكبر جرائم إبادة جماعية في التاريخ، وكذلك أوقف التدخل الفرنسي قوات الجبهة الوطنية الرواندية عن التقدم لفترة طويلة من الوقت، حيث لم تستطع التدخل الكامل لوقف الإبادة إلا بعد انسحاب القوات الفرنسية وهذه المجازر المروعة.

ومن جهة أخرى فالقواعد والتدخلات الفرنسية ساهمت في حفظ أمن بعض الدول الأفريقية المرتبطة بمعاهدات مع فرنسا

فجيبوتي مثلاً تقع في وسط منطقة صراعات وحروب مجيران جيبوتي إما منخرطين في جيبوتي منذ الستينات حيث تعدر أثيوبيا جيبوتي جزءاً منها وتعدر امتدادا لها بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وتشرف على مضيق باب المندب وكذلك توجد أطماع صومالية في جيبوتي باعتبارها تاريخياً جزءاً من الصومال، كذلك أعلنت ارتريا إن منطقة شمال جيبوتي جزءاً منها وكانت القاعدة العسكرية الفرنسية فيها (كامب ليمونية) المتعددة الأغراض بحرية وجوية وبرية صمام أمان وحماية لها من الجيران المتربصين بها حيث تعرف دول المنطقة إن التحرش بجيبوتي معناه الاضطدام مع فرنسا لذلك أحجمت دول المنطقة عن الدخول في حرب مع جيبوتي لذلك كانت القاعدة العسكرية الفرنسية عامل استقرار في جيبوتي في وجه أي تهديدات خارجية أية إن الالتزام الفرنسي الصريح بالدفاع عن الدول الموقعة على اتفاقيات أمنية وفر لهذا الدول حماية قوية في مواجهة الاعتداءات الخارجية مقارنة بباقي الدول الأفريقية الأخرى أي أن القوات الفرنسية أصبحت عامل ردع وأمان لهذه الدول .

النتائج :

- ١-تعد فرنسا إحدى الدول المستعمرة لأفريقيا والدولة الواحدة المؤهلة للتدخل في مجريات الأحداث في القارة الإفريقية من خارج إفريقيا، وذلك بسبب الروابط والمعاهدات التي تقوم بها مع الدول التي احتلتها
- ٢_ أصبح هناك رفض شعبي واسع للوجود الفرنسي في الدول الأفريقية ، وخاصة بعد ما حدث في راوند وساحل العاج.
- ٣_ تمت عملية الإبادة الجماعية باشتراك أعلي المستويات من الموظفين الدولة الفرنسية
- ٤- إن الحدث كان مدروساً بعناية ونفذته جماعات متطرفة استخدمت فيها الجيش والشرطة لإخراج الناس من ديارهم وجمعهم في أماكن مخصصة للمذبحة .
- ٥_ خسرت فرنسا مراكز وجودها في رواندا وبورندي، ثم الكونغو الديمقراطية بسبب السياسة العسكرية الفرنسية .
- ٦_ كانت سلبيات التدخل العسكري أكثر من الايجابيات في رواندا ، لأن هذه التدخل جاء من منطلق المصلحة السياسية الفرنسية ولم يسهم في حل الأزمة بل زاد من تفاقمها بحيث شهدت رواندا حرب إبادة جماعية في ظل التدخل العسكري الفرنسي

قائمة المراجع

أولا :الكتب:

- ١- السيد عوض عثمان ،التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال وسط أفريقيا ،الطبعة الثانية ، القاهرة. مركز البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٥.
- ٢- أيمن السيد شبانه ،التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية (الكونغو) الديمقراطي نموذجاً ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ٢٠٠٦.
- ٣- رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العاشر ، الطبعة الثالثة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ .
- ٤- طلعت الغنيمي ، الغنيمي في قانون السلام ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، منشأة المعارف . ١٩٧١ .
- ٥- محمد شريف جاكو ، الصراع السياسي جمهورية تشاد ، ط ١ ، بيروت المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ٢٠٠٠ .
- ٦- محمد نجاتي إبراهيم الوجود العسكري الأجنبي المباشر ، الطبعة الأولى ،الجزائر معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ١٩٩٤ .
- ٧- محمد عباس، مني مصطفى، الترقيات الأمنية في إفريقيا، والعالم الطبعة الثانية القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥ .
- ٨- بطرس بطرس غالي ، النزاعات في أفريقيا والطرق السلمية لحلها

ثانيا :المجلات:

- ١- صبحي علي قنصوه ، العنف الاثنى في رواندي (ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي) العدد ١٢٩ أكتوبر ١٩٩٧ .
- ٢- عبد المز عبد الغفار، مفهوم التدخل الإنساني في القانون الدولي ،دراسة لبعض تطبيقاته مجلة دراسات دولية،جامعة أسبوط العدد ١٢١ .

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- ١- عدنان نعمة السياسة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة
القاهرة جامعة القاهرة ١٩٩٣ .
- ٢- عبد العزيز راغب شاهين القبلية والصراع على السلطة في رواندي وبور ندى رسالة
ماجستير ، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا ٢٠٠٩ .
- رابعاً : شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

Http // fr . youtipe . comwr jrmy zrnsk .

المحتويات

1	المقدمة	
3	التدخل العسكري كأحد مظاهر التدخل في العلاقات الدولية	المبحث: الأول:
4	مفهوم التدخل العسكري	م-1
4	التدخل العسكري وفق معياري المدة ودرجة الوجود	1-1
5	تدخل عسكري مباشر وغير مباشر	1-2
6	أشكال التدخل العسكري وفق معيار الشرعية الدولية	م-2
6	تدخل عسكري لاعتبارات إنسانية	2-1
7	تدخل العسكري لاعتبارات قانونية	2-2
7	التدخل العسكري كأداة من أدوات السياسة الفرنسية في أفريقيا	م-3
8	آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا	3-1
10	الأهداف التي تسعى فرنسا لتحقيقها	2-3
12	التدخل العسكري الفرنسي في رواندي	المبحث الثاني
13	أسباب الحرب الأهلية الرواندية	م-1 :
13	معطيات وأسباب الحرب الأهلية في رواندا	1-1
15	تطور الأزمة واندلاع الحرب الأهلية في رواندي	1-2
17	التدخل العسكري الفرنسي في الأزمة الرواندية	م-2
17	أسلوب التدخل العسكري الفرنسي	1-2
18	حقيقة ونتائج التدخل العسكري الفرنسي في الحرب الأهلية الرواندية	2-2
19		الخاتمة
20		النتائج
21		قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ١ - ايمن السيد شبانة، التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية (الكونغو) الديمقراطي نموذجاً ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات الأفريقية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١
 - ٢ - رياض الصمد ، العلاقات الدولية القرن العاشر ، الطبعة الثالثة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ ، ص ٩٠ .
 - ٣ - ايمن السيد شبانة ، التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية لإفريقية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٦ ص ص ٤٤- ٤٥
 - ٤ - رياض الصمد ، العلاقات الدولية فيا القرن العاشر ، الطبعة الثالثة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ ص ١٠١
 - ٥ - ايمن السيد شبانة : التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية ، القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسة والبحوث والدراسات الأفريقية ، ٢٠٠٦ ص ٤٨ .
 - ٦ - عدنان نعمة السياسة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (القاهرة جامعة القاهرة ١٩٩٣) ص ١٠٧ .
 - ٧ - عبد المز عبد الغفار ، مفهوم التدخل الإنساني في القانون الدولي ، دراسة لبعض تطبيقاته ، مجلة دراسات دولية ، جامعة أسيوط العدد (١٢١) ص ٢٥
 - ٨ - نفس المرجع ٢٥
 - ٩ - نفس المرجع ص ٢٦
 - ١٠ - محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في قانون السلام ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٤١ .
 - ١٢ - محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في قانون السلام ، الإسكندرية ، ط ١ منشأة المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٤٢ .
 - ١٣ - محمد نجاتي إبراهيم الوجود العسكري الأجنبي المباشر ، الطبعة الأولى ، الجزائر معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ١٩٩٤ ص ٢٨
 - ١٤ - محمد عباس ، مني مصطفى ، الترقيات الأمنية في إفريقيا والعالم الطبعة الثانية القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥ ص ٣٣
 - ١٥ - محمد عباس ، مني مصطفى ، الترقيات الأمنية في إفريقيا والعالم الطبعة الثانية القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥ ص ٤٦
 - ١٦ - نفس المرجع ص ٤٨
 - ١٧ - شبكة المعلومات الدولية الانترنت .
Http//fr.yhotibe.comwr jrmj zrns
- k.
- ١٨ - عبد العزيز راغب شاهين القبلية والصراع على السلطة في راوند وبور ندى رسالة ماجستير ، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا ٢٠٠٩ ص ٢٠
 - ١٩ - صبحي علي قنصوة ، العنف الاتنى في راوند (ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتونسي) العدد ١٢٩ اكتوبر ١٩٩٧ ، ص ٢٢
 - ٢٠ - صبحي علي قنصوة ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص ٢٣ - ٢٤
 - ٢١ - عبد العزيز راغب شاهين ، مرجع سبق ذكره ، ص - ٢٥
 - ٢٢ - محمد شريف جاكو ، الصراع السياسي جمهورية تشاد ط ١ بيروت المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ٢٠٠٠ مرجع ، ص ١٠٦ .
 - ٢٣ - محمد شريف جاكو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨
 - ٢٤ - صبحي علي قنصور العنف الاتنى في راوند (ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتونسي) مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ .

٢٥ - نفس المرجع السابق ص ٤١

٢٦ - نفس المرجع السابق ص ٤٣

-
- ٢٧ - صبحي على قنصور العنف الاثنى في رواند (ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتونسي) مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨
- ٢٨ - عبد العزيز راغب شاهين ، القبلة والصراع علي السلطة في رواندا وبور ندي ، رسالة ماجستير ، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا ٢٠٠٩ ص ٩٠ .
- ٢٩ - عبد العزيز راغب شاهين ، القبلة والصراع علي السلطة في رواندا وبور ندي ، رسالة ماجستير ، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا ٢٠٠٩ ص ٩٨ .
- ٣٠ - بطرس بطرس غالي ، النزاعات في افريقية والطرق السلمية لحلها ، ص ١٧٠ .